مآخذ منهجية على كتاب "إحياء النّحو" لإبراهيم مصطفى

Methodological Shortcomings On The Book "The Revival Of Grammar" By Ibrahim Mustafa

الدكتور: علي بن فتاشة

قسم اللغة العربية وآدابها - جامعة أمحمّد بوقرة- بومرداس(الجزائر)
a.benfettacha@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإيداع: 2021/04/01 تاريخ القبول: 2021/09/27 تاريخ النشر: 2021/11/04

ملخص:

سنحاول في هذا العمل أن نسلط الضوء على أهم المآخذ المنهجية على محاولة إبراهيم مصطفى التجديدية في كتابه "إحياء النّحو"؛ وذلك من خلال الدراسات التي تناولته بالبحث والنقد، ونقصد بالمآخذ المنهجية مدى التزام المؤلف بأسس المنهج العلمي السّليم، وليس هدفنا هنا أنْ نطرح الآراء النّحوية التي ذكرها في محاولته ونرد عليها؛ لأنّ ذلك أمر جلي في كتابه، وفي الدراسات التي تناولت آراءه، كما أنّها مباحث عديدة لا يتسع المجال هنا لتناولها.

الكلمات المفتاحية: مآخذ منهجية ؛ إحياء النّحو؛ إبراهيم مصطفى.

Abstract: In this work, we will shed light on the most important methodological shortcomings of Ibrahim Mustafa's innovative attempt in his book "The Revival Of Grammar" through research and criticstudies that dealt withit. By methodological shortcomings, wemean the extent to which the author is committed to the foundations of a sound scientific methodology. Our aimhere is neither to present the grammatical views mentioned by Ibrahim Mustafa in his book nor to respond to them. Because that is evident in his book, and in the studies that dealt with his views as well. In addition, his views illustrate so many topics that it is not possible here to treat all of them .

Key Words: Methodological Shortcomings; Revival Of Grammar; Ibrahim Mustafa.

1-توطئة :

كتاب "إحياء النّحو" لإبراهيم مصطفى الذي ظهر سنة 1937م، يعدّ منعرجاً أساسياً في تاريخ التّفكير النّحوي العربي الحديث؛ بالنّظر لما تَضمّنه من أفكار جريئة في نقد النّحو العربي وتجديده، ويمكن أن نعتبره أوّل محاولة تجديدية في العصر الحديث؛ فتحت باب التجديد ونقد التقليد؛ فصارت محاولة رائدة، وما زالت بين مُؤيّد ومعارض، سار في ركبها طائفة من اللغويين المعاصرين؛ منهم مهدي المخزومي، وإبراهيم السّامرائي؛ وأحمد عبد الستار الجواري، وغيرهم، ولقد ظهرت الدّراسات النقدية لهذا الكتاب وما تضمّنه من آراء جريئة منذ السنة الأولى التي ظهر فيها، وتنوّعت هذه الدّراسات بين مقال وكتاب اقتصرا عليه، وبين مَبحث ضمن أحد كتب الدراسات النّحوية واللغوية العامة، ولا بأس أن نشير إلى عناوين الدراسات التي استطعنا الوقوف على عناوين ومضامين بعضها، وأهمّها:

1-1- مقال (نقد كتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى) للأستاذ أحمد أحمد بدوي؛ وهو مقال اقتصر على نقد كتاب النّحو، ونُشر في مجلة الرسالة[1] سنة1937.

1-2- كتاب (النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة) للشيخ محمد عرفة؛ وهو كتاب كذلك اقتصر على الرّد على كتاب إحياء النّحو، وظهر في نهاية سنة1937م.

1-3- كتاب (النّقود على تفاصيل عقود كتاب إحياء النّحو) للشيخ موسى جار الله الرّوسي، وقد نشر سنة 1938، ويظهر من عنوانه أنّه اقتصر على نقد كتاب إحياء النّحو، وهذا الكتاب لم أستطع الاطلاع عليه، لعدم توفره.

أمّا الدراسات التي أشارت أو خصّصت مباحث لكتاب (إحياء النّحو) فهي كثيرة[2]، ليس من الممكن أن نشير لها في هذا البحث الوجيز، وإنّما الذي يجب أن نذكره هو أنّ معظم هذه الدّراسات النّقدية لهذا الكتاب، طُرحت للرّد على الآراء النّحوية التي ذكرها إبراهيم مصطفى، وقليل منها من وقف عند المآخذ المنهجية؛ وهذا ما سنحاول أن نقف عنده في بحثنا هذا؛ فما هي أهم المآخذ المنهجية التي أُخذت على كتاب "إحياء النّحو"؟ وما مدى صوابها؟ وما هو أثرها السلبي على محاولة إبراهيم مصطفى التجديدية؟

2-المآخذ المنهجية على الكتاب :

2-1- **المبالغة** : أوّل ما نلاحظه على منهج المؤلّف هو المبالغة في طرح محاولته؛ وذلك من ناحيتين؛ الأولى أنّه بالغ في نقد النّظرية النّحوية التّقليدية، وعمد إلى تسفيه آراء النّحاة المتقدّمين، وكلّ أدلته في هذا هو تبرّم الأجيال المتعاقبة بالنّحو، وضجرهم من قواعده، وضيق صدورهم

بتحصيله؛ ولذلك أُلِّف قديمًا "التّسهيل" و"التوضيح"، ولا زال الأمر على حاله إلى زماننا، رغم ما بذل في ذلك من جهود مجيدة في تبسيطه؛ والسّبب –عنده- أنّه لم يتجه أحَدٌ إلى القواعد نفسها، وإلى طريقة وَضْعها، وإلى منهج البحث النّحوي للغة العربية؛ ليخلص من هذا كلّه إلى أنّ هذا يعدّ «الشّهادة الصّريحة بفشل هذا النّحو في أن يكون السّبيل إلى تعلّم العربية، والمفتاح إلى بابها»[3].

أمّا النّاحية الثانية أنّه قد بالغ في الإشادة بما سيطرحه كبديل لنظرية العامل التّقليدية؛ إنّه يطمح أنْ يُغيّر منهج البحث النحوي للغة العربيّة، وأنْ يرفع عن المتعلمين إصر هذا النّحو، ويبدِّلهم منه أصولًا سهلة يسيرة؛ تقرّبهم من العربيّة، وتَهديهم إلى حظٍ من الفقه بأساليبها[4]، وبلغ من إعجابه بما وُفّق إليه من كشْفٍ جديد، إلى حدّ جعله يؤمن إيماناً لا ريب فيه بأنّ نظرية العامل قد لقيت حَتفها، ولم يبق لأنصارها إلاّ أنْ يُشيعوها إلى عالم الفناء، آسفين على أحقاب أضاعها طلاب النّحو في العكوف على ما ليس فيه فائدة؛ يقول: «ومهما يكن من استقبال النّاس إيّاها، ومهما يتجهّموا لها أو يبشروا بها، فلن يستطيع النّحاة من بعد أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السّابقة "نظرية العامل"، وقد بُنيت عليها من قبل أصول النّحو... لن تجد هذه النّظرية من بعد، سلطانها القديم في النّحو، ولا سحرها لعقول النّحاة»[5].

وإذا استثنينا بعض الآراء الاجتهادية القليلة؛ فإنّنا نجد المؤلّف لا يخرج في منهج كتابه العام عمّا اختطّه بعض أئمة النّحو القدماء؛ كالزّجاجي (ت337هـ)، والزّمخشري (ت538هـ)، وابن مضاء (ت492هـ)، يضاف إلى هذا أنّ المؤلّف قد اقتصر على "إعراب الاسم" وحده؛ فلم يستوفِ قواعد العربية، ولم يقدّم مُصنّفاً علمياً متكاملاً؛ يمكن أن يستلهم من مضمونه "كتاباً تعليمياً" يُسهّل تعليم العربية، ويقرّب نحوها وصرفها إلى العقول، ويُحبّبُهما إلى النّفوس، وعلى الرّغم ممّا بُذل من جهد في هذا الكتاب، فإنّه لم يحقّق الأهداف التي حدّدها المصنّف منذ البداية في مقدّمته؛ وبقي البحث النّحوي فيه يدور في دائرة من الغموض والإبهام، واستبدال آراء بآراء، وتخريج بتخريج، ومصطلح بمصطلح.

لقد حمل كتاب "إحياء النّحو" دعاوَى وآمالا عريضة وواعدة لتجديد الدّرس النّحوي العربي التّقليدي، وكان للمقدّمة التي وضعها له الأديب الشّهير **طه حسين** (ت1973م) أثَرٌ في إعطاء الكتاب أكثر من حجمه الحقيقي؛ ذلك أنّه بالغ -هو الآخر- في الإشادة به وبمؤلّفه، الذي وُفّق –حسب طه حسين- إلى إحياء النّحو من وجهين؛ أوّلهما: أنّه استطاع أن يقرّب النّحو من العقل الحديث؛ ليفهمه ويستسيغه، ويجري على تفكيره إذا فكّر، ولسانه إذا تكلّم، وقلمه إذا كتب، وثانيهما: أنّه أشاع في النّحو تلك القوّة التي تحبّب للنّفوس درسَه ومناقشةَ مسائلِه.

كلّ هذه الآمال التي عقدها المؤلّف وصديقه الأديب على هذه الكتاب –حسب رأينا ورأي كثير من الدّارسين- لم تتحقّق؛ ذلك أنّ هذا الكتاب لم يتعدّ حدود النّقد العلمي؛ ولم يأتِ بالبديل لنظرية العامل، وكلّ ما طرحه لا يتجاوز أنْ يكون نقد لنظرية العامل؛ فكان الأجدر أنْ يكون عنوانه هو (نقد ظاهرة الإعراب في النّحو العربي) لا "إحياء النّحو"؛ لأنّ المؤلّف لم يشر إلى علاقة الكلمة بالكلمة، ولا ارتباط الجملة بالجملة، من أوّل الكتاب إلى آخره؛ بل قصر معظمه على حكم آخر الكلمات ولم يعن بغيرها.

2-2- عدم الالتزام بالأمانة العلمية :

في الأبحاث الحديثة يجب أنْ يشير الباحث إلى مصادر بحثه؛ فيُحيل في الهامش إلى مصدر كلّ نصّ نقله، أو فكرة اقتبسها؛ حتى وإنْ كانت أفكارًا خاصة استلهمها من نصوص تراثية.

وإذا جئنا إلى مؤلّف "إحياء النّحو" نجد أنّ أغلب أفكاره التّجديدية التي طرحها، مسبوق إليها من طرف القدماء؛ كالدّعوة إلى التّخلّص من نظرية العامل، ونسبة العمل للمتكلّم، ومعاني "الإسناد والإضافة" التي طرحها كتفسير للحركات الإعرابية...إلخ، وأغلبها تبناها المؤلّف كأفكار تجديدية تطرح لأوّل مرّة، وهذا ما سيتبيّن لنا في التفصيل التالي:

2-2-1-الدّعوة إلى هدم نظرية العامل : يُعتبر إبراهيم مصطفى أوّلُ من دعا في العصر الحديث إلى إلغاء فكرة العامل من أساسها، وكلّ ما أقامه النّحاة من أصول فلسفية مبنية عليها[6]؛ يقول في خاتمة بحثه: «تخليص النّحو العربي من هذه النّظرية وسلطانها، هو عندي خير كثير، وغاية تقصد، ومطلب يُسعَى إليه، ورشاد يسير بالنّحو في طريقه الصّحيحة، بعدما انحرف عنها آماداً»[7]، وقد نجح –إلى حدّ ما- في بناء محاولته على إلغاء أيّ أثر لذكر العوامل.

والذي يعنينا هنا هو أنّ المؤلّف لم يأتِ على ذكر صاحب أوّل ثورة -في تاريخ النّحو العربي- على العوامل النّحوية؛ وهو **ابن مضاء القرطبي** (ت592هـ) في كتابه الشّهير "الرّد على النّحاة" والذي حُقّق وطُبع لأوّل مرّة سنة 1947م، من طرف **شوقي ضيف** (ت2005م)، والذي اعتمد على نسخة خطية وحيدة في المكتبة التيمورية بدار الكتب المصرية[8]، هذه الدّار التي كان المؤلّف إبراهيم مصطفى من روّادها، وهو من المهتمين بالمخطوطات النّحوية، وقد أكثر في كتابه من ذكر مخطوطات دار الكتب، ورجع إلى بعض مخطوطاتها وهو يؤلّف كتابه المذكور[9]، يضاف إلى هذا أنّ النصف الأوّل من القرن العشرين يعتبر العصر الذهبي لنشاط حركة تحقيق المخطوطات العربية واكتشافها، ومن العجب ألاّ يكون المؤلّف –وهو من النّحاة المعاصرين الكبار- قد اطّلع على مخطوطة ابن مضاء، خصوصاً وأنّ عنوانها جذاب، وضمن فهرس مخطوطات هذه الدّار!

والأمر الثاني الذي يقوّي تأثّر المؤلّف بكتاب ابن مضاء، هو التّشابه القوي بين موقفيهما من قضية العامل؛ فإذا كان إبراهيم مصطفى قد ذكر عبارته السّالفة الذّكر في خاتمة كتابه، فإنّ ابن مضاء كان قد استهل كتابه بعبارة تكاد تشابهها؛ وهي قوله: «قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النّحو ما يستغني النّحوي عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه؛ فمن ذلك ادّعاؤهم أنّ النّصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرّفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»[10]، ومن عجائب الصّدف أن يتفق الرّجلان على رفض تقدير وتأويل العوامل، وبأن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل، لفظي، أو معنوي، ظاهر أو مقدّر؛ يقول إبراهيم مصطفى: «على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى»[11].

وعلى الرّغم من التأثر الواضح بابن مضاء؛ فإنّ هناك فروق طفيفة بين موقفي الرجلين من قضية العوامل؛ منها أنّ **ابن مضاء** لم يدعُ إلى الاستغناء بشكل كامل عن نظرية العوامل في التّحليل النّحوي للغة العربية؛ وإنّما دعا إلى التّخفيف منها ورفض كلّ ما يتبعها من تقديرات وتأويلات عبثية، بينما حاول **إبراهيم مصطفى** أنْ يلغي نظرية العامل بشكل كامل، وأن يطرح البديل عنها –وإن لم يوفّق فيه- ليكون التّفسير الصّحيح للظّواهر الإعرابية وعلاماتها.

2-2-2- **نسبة العمل للمتكلّم** : حاول إبراهيم مصطفى أن يرجع تغير حركات الألفاظ إلى المتكلّم، وأن ينفي عمل الألفاظ في بعضها البعض، هذا العمل الذي كان يقول به القدماء دون استثناء –حسب رأيه- والذين رأوا أنّ حركات الإعراب عوارض للكلم؛ تتبدّل بتبدّل التّركيب، قالوا: عرض حادث لابدّ له من مُحدث، وأثر لابدّ له من مؤثّر، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً، وعلّة موجبة، وهكذا تصوّروا "عوامل الإعراب" كأنّها موجودات فاعلة مؤثّرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه، والشّاهد عنده قول **الرضي الاستراباذي** (ت686هـ): «والنّحاة يجرون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقية»[12]، ويرى أنْ القدماء، دون استثناء، «لم يقبلوا أن يكون المتكلّم محدث هذا الأثر؛ لأنّه ليس حرّا فيه يُحدثه متى شاء»[13]؛ ثمّ يَحسر الإعراب في الضمّة والكسرة فقط، ويرى أنّهما «من عمل المتكلّم ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام»[14].

ونسبة العمل للمتكلّم دون الإشارة أو الإحالة إلى مصدر هذا الرّأي، فيه نوع من السّطو على أفكار الآخرين، أو الاستهانة والاستهتار بالأمانة العلمية التي تقتضيها الأبحاث الأكاديمية؛ خصوصًا وأنّ المصادر التي أشارت إلى هذا الرّأي مصادر معروفة ومنتشرة، لا تخفى على أيّ باحث، ولأصحابها مكانة كبيرة بين الباحثين القدماء؛ ومن هؤلاء **ابن جني** (ت392هـ) الذي يرى أنّ العمل من الرّفع والنّصب والجرّ والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره[15]، وأيّده **ابن مضاء** (ت592هـ) الذي أورد قوله وزاد عليه قائلاً: «هذا قول المعتزلة، وأمّا مذهب أهل الحقّ فإنّ هذه

الأصوات إنّما هي من فعل الله تعالى، وإنّما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية، وأمّا القول بأنّ الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعاً»[16]، وفي القرن السّابع نجد رضي الدّين **الاستراباذي** (ت686هـ) يكرّر ما يشبه هذا الكلام؛ فيصرّح أنّ العلّة الحقيقية للإعراب ووجود علاماته في آخر الكلمة، هو المتكلّم، وأنّ نسبة التغيّر إلى العامل النّحوي هي نوع من النسبة العِلّية؛ يقول: «ثمّ اعلمْ أنّ مُحدث هذه المعاني في كلّ اسم هو المتكلّم، وكذا محدث علاماتها؛ لكنّه نُسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالمسّبب للعلامة...إلخ»[17].

2-2-3- **معاني الإسناد والإضافة** : طَرْحُ تصوّرٍ جديد لتفسير حركات الإعراب، هو المحور الرّئيسي الذي تدور حوله مباحث كتاب "إحياء النّحو"؛ والذي به يُقدّم المؤلّف محاولته؛ والتّفسير الذي يطرحه هو أنّ علامات الإعراب ليس لأثر عامل لفظي أو معنوي؛ وإنّما هي دوال على معانٍ في تأليف الجملة؛ وهي[18]:

- أنّ الرّفع علم الإسناد، ودليل أنّ الكلمة يتحدث عنها.

- أنّ الجرّ علم الإضافة، سواء أكانت بحرف أم بغير حرف.

- أنّ الفتحة ليست بعَلمٍ على إعراب؛ ولكنّها الحركة الخفيفة المستحبّة، التي يُحبّ العرب أنْ يختموا بها كلماتهم ما لم يلفتهم عنها لافت؛ فهي بمنزلة السّكون في لغتنا الدّارجة.

وهذا الرّأي الذي يطرحه المؤلّف لحركات الإعراب، وبنى عليه كتابه، هو في حقيقة الأمر رأي لعدد من النّحاة القدماء؛ وعلى رأسهم جار الله **الزمخشري** (ت538هـ) في كتابه (المفصّل في صنعة الإعراب)، وأيّده **ابن يعيش** (ت643هـ) في شرحه؛ ولذا يتّهم أحد الباحثين المُحدَثين[19] إبراهيم مصطفى بأنّه سطا على قول الزّمخشري؛ واعتبره قولاً خاصاً به؛ بعد أن أجرى بعض التّعديل عليه؛ والدّليل أنّ كتابا المفصّل وشرحه كانا من مصادر الأستاذ مصطفى، وكثيراً ما أحال إليهما في هوامش كتابه[20].

ولنقفَ على الأمر أكثر نورد قول **الزّمخشري**؛ الذي جاء فيه "حول وجوه إعراب الاسم": «هي الرّفعُ والنّصب والجرّ؛ وكلّ واحد منهما عَلَم على معنى، فالرّفع علم الفاعلية...، وكذلك النّصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب...، والجرّ علم الإضافة، وأمّا التّوابع فهي في رفعها ونصبها وجرّها داخلة تحت أحكام المتبوعات»[21]، ومن خلال الموازنة بين ما طرحه إبراهيم مصطفى وما طرحه الزّمخشري، نجد أنّ الأوّل متأثّر وبدون شكّ- بالثّاني، مع أنّ الأوّل حاول أن يُغيّر في بعض المصطلحات والمفاهيم؛ منها[22]: استعمال الإسناد أو المسند إليه موضع (الفاعلية)، إلغاء اعتبار النّصب إعراباً، اعتبار الإعراب الحركة الإعرابية لا الحالة الإعرابية.

2-3- عدم الموضوعية:

من سمات المنهج العلمي الحديث الالتزام بالموضوعية؛ التي تقتضي من الباحث وصفُ الأشياء وتقرير حالتها؛ بعيدا عن الأهواء والأحكام المسبقة؛ مع إقصاء الخبرة الذّاتية؛ والتّسلّح بالرّوح النّقدية التي تجعل النّحويّ في بحث دائم عن الدّليل؛ بدون حرج من نقد قديم صار مشهوراً، والتّراجع عن الخطأ والاعتذار عند تبيّن له وجوه الصّواب...إلخ، والمتصفّح لكتاب "إحياء النّحو" يظهر له بشكل جليّ أنّ مؤلّفه كثيراً ما يميل إلى انتقاء الآراء النّحوية وفق ما يخدم هدفه وإهمال الآراء الأخرى؛ ومن ذلك أنّه حاول أن يُقوّل القدماء ما لم يقولوه؛ حين ذكر أنّ النّحاة (بدون استثناء) قد تصوّروا "عوامل الإعراب" كأنّها موجودات فاعلة مؤثّرة، وأجروا لها أحكامها على هذا الوجه، واستشهد بقول **الرضي** المبتور «والنّحاة يجرون عوامل النّحو كالمؤثّرات الحقيقية» (السّالف الذّكر) وهذا صدر لعبارة وعجزها الذي لم يذكره: «وإن كانت علامة لا علّة، ولهذا جعلوها عاملاً»، فترك المؤلّف عجز العبارة واستشهد بصدرها، وهو تصرّف يخلو من الأمانة العلمية؛ لأنّه رأى في ذكر العجز دلالة على أنّ النّحاة ذهبوا إلى المذهب الّذي زعم أنّه اخترعه وهدَى إليه.

يضاف إلى هذا أنّني حين رجعت إلى المصدر (شرح الكافية للرضي) وجدت أنّ اقتباس المؤلف غير دقيق؛ والعبارة الصّحيحة في الشّرح هي: «النّحاة جعلوا العامل كالعلّة المؤثّرة، وإن كان علامة لا علّة»[23]، وفرق كبير بين هذا القول والقول الذي أورده مؤلّف "إحياء النّحو"؛ ذلك أنّ القدماء – كما ذكر **ابن جني**[24]- قالوا عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي مسبّبًا عن لفظ يصحبه كـ"مررتُ بزيد" و"ليت عمراً قائمٌ"، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم.

وهناك أمر مهم انتقدَ فيه "صاحبُ الإحياء" النّحاةَ القدماء انتقادًا شديدًا، دون وجه حقّ؛ وهو أنّهم عرّفوا النّحو بأنّه «عِلمٌ يُعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء»؛ وفي هذا -حسب رأيه- تضييق شديد لدائرة البحث النّحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير ممّا ينبغي أن يتناوله؛ فالنّحاة حين قصروا النّحو على أواخر الكلمات، قد ضيّقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة، وضيّعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة[25].

وفي هذا الطّرح الذي قدّمه المؤلّف ابتعاد كبير عن الموضوعية، وتعميم يرفضه المنهج العلمي السّليم؛ لأنّ مجالات البحث في النّحو العربي أوسع من قصره على الحرف الأخير من الكلمة؛ إذ تتناول أبحاثه التّركيب الكلامي الذي يتعدّى الكلمة الواحدة إلى الجملة كلّها؛ وفي النّحو أبواب كثيرة تبحث مواضع التّقديم والتّأخير والتّوكيد والحذف، واستخدامات ألفاظ النّفي والاستفهام

والعطف...إلخ، وكلّ هذه مباحث تتعدّى ما ذكره من أنّ أبحاث النّحو مقصورة على الحرف الأخير من الكلمة.

ومن الأحكام النّحوية التي أتى بها المؤلّف، والتي تدلّ على استقرائه القاصر للغة، وتهربه من الإشارة إلى ما يناقض أفكاره؛ أنّه نفى عن النّحو العربي البحث عن معاني الحركات الإعرابية؛ يقول: «أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم، أو إلقاء ظلّ على صورته»[26]، وهذا الكلام الذي يطرحه، عكس التّصوّر السّائد في النّحو العربي؛ والذي تتضمّن أغلب مصادره الرّبط بين الدّلالة والحركة الإعرابية؛ وتجعل الحركة مشيرة إلى معنى ودالة عليه؛ ومن النّصوص الدّالة على هذا؛ نذكر:

نص **الزّجاجي** (ت337هـ) الذي جاء فيه: «الأسماء لمّا كانت تعتورها هذه المعاني؛ فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني؛ بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني... جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتّسعوا في كلامهم»[27].

نص **ابن يعيش** (ت643هـ) الذي جاء فيه: «كلّ واحد منها –الرّفع والنّصب والجرّ- عَلَمٌ على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة، ولولا إرادة جعل كلّ واحد منها عَلماً على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعدّدها»[28].

وبهذا يتبيّن لنا أنّ النّحاة القدماء يرون في علامات الإعراب إشارة إلى معنى، ويرون للإعراب معانٍ تكون علاماته دلالة عليها؛ وعندما يقول النّحاة: الضّمة علامة على الرّفع؛ يعنون بالرّفع الحالة الإعرابية الدّالة على الموقع الإعرابي أو النّحوي الذي يحدّد للكلمة وظيفتها النّحوية في الجملة؛ كالفاعلية والمبتدئية والخبرية، وهكذا الأمر مع بقية العلامات.

2-4- لجوؤه إلى **التّعليل والتّأويل**:

من الأمور التي رفضها واستنكرها **إبراهيم مصطفى** على منهج النّحاة القدامى، بعض الأصول النّحوية (كالفلسفة النّحوية المتمثلة في التّقدير والتّعليل والتّأويل) والتي اتّكئوا عليها في تحليل الظّواهر النّحوية[29]، ولكن المؤلّف لم يستطع هو نفسه الفرار من هذه الأصول؛ وذلك حين اصطدم بعقبات تَحُول بين تطبيق نظريته وجعلها مطردة في جميع الظواهر الإعرابية، فلجأ إلى التأويل والتقدير «وراح يلتمس أوهى الأسباب لتعليل ما اصطدم به؛ فكان في عمله أكثر من

القدماء إيغالاً في التّعسّف والتّأويل وسوء التقدير»[30]، ومن الظواهر اللغوية التي اصطدم بها في اللغة ولم تتلاءم مع نظريته، نذكر:

2-4-1- **المنادى** : حيث جعل المؤلّف الضمّة علم الإسناد، ولكنّه أغفل كلمات مرفوعة لم يكن القصد من رفعها أنْ يُسنَد إليها، كالمنادى الذي يُنصَب في أغلب أحواله إلاّ حالة واحدة يُضمّ فيها، وهي أنْ يكون "علماً مفرداً –أي ليس بمضاف ولا شبيه به- أو نكرة مقصودة"، وحين اصطدم المؤلّف بهذا لم يجد بُدًّا من اللّجوء إلى التّمحّل والتأويل حتى تستقيم له قاعدته؛ فذهب إلى أنّ ظهور الضّمة في المنادى ليس دليلاً على أنّ الكلمة المرفوعة مسندٌ إليها، أو متحدّث عنها؛ ولكن إذا قصد تعيين المنادى المنون حرم التّنوين الذي هو علامة التّنكير، ومتى حرم التّنوين ضمّ آخره فراراً من شبهة الإضافة إلى ياء المتكلّم؛ لأنّها تقلب في باب النّداء ألفاً، وقد تحذف وتبقى الحركة القصيرة مشيرة إليها، ففرّوا في هذا الباب من النّصب والجرّ إلى الضّم؛ حيث لا شبهة بياء المتكلّم[31].

2-4-2- **اسم "إنّ"** : وعلى حسب الأصل الذي وضعه المؤلّف كان يجب أنْ يكون اسم "إنّ" مرفوعاً، ولكنّه منصوب، ولم يتحرج المؤلّف من أن يخطئ القدماء في فهم هذا الباب وتدوينه، واتّهامهم بأنّهم تجرؤوا على تغليط العرب في بعض شواهدهم وأحكامهم؛ وهو يرى أنّ من حقّ اسم "إنّ" الرّفع، ولكن غلب عليه النّصب بسبب التّوهم؛ ذلك أنّه لمّا كثُر ضمير النّصب بعد "إنّ"؛ توهموا أنّ الموضع للنّصب، فلما جاء الاسم الظّاهر نُصب أيضاً على التّوهم، في حين أنّ حقّه الرّفع؛ لأنّه مسندٌ إليه أو متحدّث عنه، وقد ورد مرفوعاً وعطف عليه بالرّفع في شواهد كثيرة؛ فمن القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿قالوا إنّ هذان لساحران﴾[طه: 63]، ومن الحديث: ((إنّ من أشدّ النّاس عذاباً يوم القيامة المصوّرون))[32].

ومن خلال هذه الأمثلة القليلة التي أوردناها عن التّمحّل والتأويل الذي لجأ إليه إبراهيم مصطفى، يتبيّن لنا أنّ محاولته التّجديدية وقعت –غالباً- فيما وقع فيه القدماء؛ من التفلسف النّحوي انتصاراً للقواعد المقرّرة من طرفهم، فكان يجب عليه ألاّ ينسى الأسس التي انطلق منها، وكان حسبه أن يصف الظاهرة، وحسبه أن يجمع الكثير المطرد منها في بابه، وأن يشير إلى ما جاء على لسان العرب ممّا يخرج عنها.

2-5- **وقوعه في التناقض** :

ممّا يسيء إلى قيمة أيّ بحث؛ هو أنْ يقع مؤلّفه في نقض آراء سابقة له، ويكون الأمر أسوأ إذا وقع هذا التّناقض في نفس الكتاب، وهذا ما نحسب أنّ مؤلّف "إحياء النّحو" قد وقع فيه، فعلى الرّغم من صغر حجم كتابه إلاّ أنّنا نلحظ فيه الكثير من هذه الظّاهرة؛ منها:

2-5-1- أنّ المؤلّف دعا في بداية كتابه إلى دراسة علاقة الكلمة بالكلمة، والجملة بالجملة، وبيان ما يجب أنْ تكون عليه الكلمة في الجملة، وأن يُهتمّ بأساليب وطرق الإثبات، والنّفي، والتّأكيد، والتّقديم، والتأخير، وغيرها من صور الكلام، التي مرّ بها القدماء من غير درس، إلاّ ما كان منها ماساً بالإعراب، أو متصلاً بأحكامه[33]، ولكنّ المؤلّف سرعان ما نقض كلامه هذا حين دعا إلى إلغاء "باب العطف"؛ فقال: «وباب العطف إذاً ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يُعدّ من التّوابع، ولا أن يفرد بباب لدرسه»[34]، والسّبب –عنده- أنّ الثاني شريك الأوّل؛ وله مثله صفة الاستقلال، فيعرب مثله إن كان مسنداً إليه، أو مضافاً أو غير ذلك؛ ولكن هل اتّحادهما في الإعراب يمنع من أن يفرد للعطف باب لدرسه؟ طبعاً لا؛ فيكفي أن ترجع إلى كتب النّحو لترى أنّ ما ذُكر في باب العطف جدير بأن يكون له باب يخصّه؛ كما أنّ هذا كلّه عكس ما توهّم المؤلّف من أنّ كتب النّحو لم تدرس أدوات العطف إلاّ من ناحية بيان أثرها في الإعراب.

2-5-2- من الأفكار الأساسية التي قام عليها كتاب "إحياء النّحو" هي أنّ علامات الإعراب دوال على معان في تأليف الجملة؛ وليس كما زعم النّحاة بأنّها أثر يجلبه العامل، ولكن هذا يناقض -من جهة أخرى- مع ذهابه إلى أنّ الفتحة لا تدلّ على معنى كالضّمة والكسرة، فليست بعلم إعراب؛ وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، وهي في العربية نظير السّكون في لغتنا العامية.

ومن العجب أن تجد في صفحة واحدة من كتابه كلام متناقض شبيه بالذي سبق؛ حيث نفى أن يكون لحركات الإعراب معنى فقال: «فلو أنّ حركات الإعراب كانت دوالّ على شيء في الكلام، وكان لها أثر في تصوير المعنى، يحسّه المتكلّم ويدرك ما فيه من الإشارة ومن وجه الدّلالة، لما كان الإعراب موضع هذا الخلاف بين النّحاة، ولا كان تعلّمه بهذه المكانة من الصّعوبة»[35]، ولكن سرعان ما يبدأ في نقض كلامه هذا؛ حين يقرّ أنّ العربية –وهي لغة القصد والإيجاز- لا يمكن أن تلتزم علامات الإعراب على غير فائدة في المعنى، ولا أثر في تصويره، وهو الأمر الذي تطلّب منه تتبّع كلام العرب ليبحث عن معانٍ لهذه الكلمات، إلى أن هداه الله إلى شيء رآه قريباً واضحاً؛ وهو: أنّ الرّفع علم الإسناد، وأنّ الجرّ علم الإضافة...إلخ.

03- خاتمة:

وفي ختام هذا البحث لا يسعنا إلاّ أنْ نقول:

إنّ أهمّ المآخذ المنهجية التي أوخذ عليها إبراهيم مصطفى في محاولته هي عدم تحليه بالموضوعية، في نقده للقدماء، ونسبة بعض الآراء لهم، كما أنّ كثيرا من الآراء التي طرحها كبديل لنظرية العامل، اتسمت بالسّطحية وعدم الأصالة، كما غلب عليها الطّابع النّقدي والانتقاء من آراء القدماء، ممّا أوقعه في فخ التّعليل والتّخريج النّحوي التقليدي.

يضاف إلى ذلك إنّ قصدنا من طرح هذا الموضوع هو الوقوف على أهمّ الهفوات المنهجية التي وقع فيها صاحب "إحياء النّحو"، وطرح نماذج منها؛ ولم يكن قصدنا هو استقصاء كلّ تلك المآخذ، ولا طرح دراسة نقدية شاملة لهذا الكتاب؛ لأنّ ذلك يتطلّب مؤلّفًا لوحده، كما يمكن أنْ نعتبر هذا الكتاب أوّل دراسة جريئة في العصر الحديث، حاولت أن تنتقد وتستدرك على النّحاة القدامى، وأهمّ من ذلك كلّه أنها حاولت أن تطرح نظرية نحوية جديدة، تلغي الاعتماد الكلّي على العوامل النّحوية في تفسير حركات الإعراب وتخريجها، وقد كان لها تأثير كبير على محاولات التّيسير والتّجديد النّحوي التي تلتها، كما يجب أن نشير إلى أنّ الهفوات المنهجية التي أشرنا إلى أهمّها في هذا البحث، هي التي أثرت سلباً على القيمة العلمية لهذا الكتاب، وكانت من الأسباب الأولى لفشل هذه المحاولة، وتعرّضها للنّقد الشّديد فيما بعد.

04- المصادر والمراجع:

1. أحمد أحمد بدوي، نقد كتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى، مجلة الرسالة/القاهرة، العددان: 214 و215 أغسطس 1937م.
2. منصور الغفيلي، مآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها التنظيرية والتّطبيقية، مطبوعات نادي القصيم الأدبي/السعودية، ط1/2013.
3. إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، دار الكتاب الإسلامي/القاهرة، ط2/1413هـ-1992م.
4. ابن مضاء، الردّ على النّحاة، لابن مضاء، تح: شوقي ضيف، دار المعارف/القاهرة، ط2/1982.
5. طه عبد الحميد طه، دراسات في النّحو، مكتبة سعيد رأفت/القاهرة، (دط)1393هـ- 1973م.
6. عبد المتعال الصعيدي، النّحو الجديد، دار الفكر العربي/القاهرة، (دط) 1947م.
7. ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، دار الكتب العلمية/القاهرة، ط1/1952م.
8. الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس/بنغازي، ط2/1996م.
9. عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب، تهامة/السعودية، ط1/1984.
10. إميل بديع يعقوب، المفصّل في صنعة الإعراب، دار الكتب العلمية/بيروت، ط1/1999.
11. الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار العروبة، (دط)1959م.
12. ابن يعيش، شرح المفصّل، المطبعة المنيرية/القاهرة، (دط) (د ت).
13. محمد الحلواني، أصول النّحو العربي، الناشر الأطلسي/الدار البيضاء، (د ط)(د ت).

05-الهوامش:

[1]- ينظر: أحمد أحمد بدوي، نقد كتاب إحياء النّحو لإبراهيم مصطفى، مجلة الرسالة-القاهرة، العددان: 214 و215 أغسطس 1937م.

[2]- ينظر: منصور الغفيلي، مآخذ المحدثين على النّحو العربي وآثارها التنظيرية والتّطبيقية، مطبوعات نادي القصيم الأدبي/السعودية، ط1/2013: ص 304-314.

[3]- إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو، دار الكتاب الإسلامي/القاهرة، ط2/1413هـ-1992م : د (مقدّمة المؤلّف).

[4]- ينظر المصدر نفسه: أ (مقدّمة المؤلّف)

[5]- المصدر نفسه: ص 194.

[6]- ينظر المصدر نفسه: ص 22-31.

[7]- المصدر نفسه: ص 195.

[8]- تحت رقم (375نحو)، ينظر: ابن مضاء، الردّ على النّحاة، لابن مضاء، تح: شوقي ضيف، دار المعارف/القاهرة، ط2/1982: ص21.

[9]- ينظر في هذا: طه عبد الحميد طه، دراسات في النّحو، مكتبة سعيد رأفت/القاهرة، (دط) 1393هـ- 1971م: ص 130-131، و عبد المتعال الصعيدي، النّحو الجديد، دار الفكر العربي/القاهرة، (دط) 1947م: ص 232.

[10]- ابن مضاء، الرّد على النّحاة: ص 76.

[11]- إبراهيم مصطفى ، إحياء النّحو: ص 41.

[12]- المصدر نفسه: ص 31-32.

[13]- المصدر نفسه: ص 31.

[14]- المصدر نفسه: ص 50.

[15]- ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النّجار، دار الكتب العلمية/القاهرة، ط1/1952م : ج1 ص109.

[16]- ابن مضاء، الرّد على النّحاة: ص 77.

[17]- الرضي الاستراباذي، شرح الكافية، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس/بنغازي، ط2/1996م: ج1 ص21.

[18]- ينظر إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو: مقدمة المؤلّف (و، ز). والصفحة 50 وما بعدها.

[19]- وهو عبد الهادي الفضلي، ينظر كتابه: دراسات في الإعراب، تهامة/السعودية، ط1/1984: ص 61-62.

[20]- ينظر هوامش الصّفحات (01، 06، 104) من إحياء النّحو.

[21]- إميل بديع يعقوب، المفصّل في صنعة الإعراب تقديم: دار الكتب العلمية/بيروت، ط1/1999: ص47.

[22]- ينظر: عبد الهادي الفضلي، دراسات في الإعراب: ص 63.

[23]- الرضي، شرح الكافية، تح: يوسف عمر: ج1 ص57.

[24]- ينظر: ابن جني، الخصائص : ج1 ص109-110.

[25]- ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: ص 01، 03.

[26]- المصدر نفسه: ص 41.

[27]- الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تح: مازن المبارك، دار العروبة، (دط)1959م: ص 69-70.

[28]- ابن يعيش، شرح المفصّل، المطبعة المنيرية بالقاهرة، (دط) (د ت): ج1 ص72.

[29]- ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو: ص 28-37.

[30]- محمد الحلواني، أصول النّحو العربي، الناشر الأطلسي/الدار البيضاء، (د ط)(د ت): ص 217-218.

[31]- ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النّحو: ص 61 و63.

[32]- ينظر: المصدر نفسه: ص 65-67.

[33]- ينظر: المصدر نفسه: ص 01، 03.
[34]- المصدر نفسه: ص 116.
[35]- المصدر نفسه: و (مقدّمة المؤلّف).